التقرير العاشر

متابعة اصلاح الإطار القانوني الانتخابي

تقرير – تشريع قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتشكيل مجلس المفوضين

يصدر عن مؤسسة النور الجامعة

مشروع نراقب كانون الثاني 2020

www.noorakib.com

الملخص التنفيذي

استمرارا لعملية مراقبة مؤسسة النور الجامعة طويلة الامد للعملية الانتخابية في العراق، قام فريق بعثة مؤسسة النور الجامعة بمراقبة ومتابعة عملية اصلاح الإطار القانوني الانتخابي والذي شهد تشريع قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات[1] وتشكيل مجلس المفوضين.

تستمر مؤسسة النور الجامعة بالعمل بمشروعها (نراقب) بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني الذي يهدف الى تعزيز ثقة الناخب بالعملية الانتخابية، والعمل على ضمان نزاهة وحيادية وعدالة العملية الانتخابية من خلال إجراء مراقبة نزيهة وفعالة طويلة الامد في ثماني محافظات: الأنبار، بغداد، البصرة، ديالى، كركوك، النجف، نينوى، صلاح الدين.

أصبحت عملية اصلاح الإطار القانوني الانتخابي من الأمور الضرورية في العراق وقد اكدت التظاهرات التي خرجت في تشرين الأول 2019 على ضرورة ذلك ، وتعتبر تشكيل مفوضية مستقلة لإدارة الانتخابات[2] واحدى من اهم تلك المطالب من اجل ضمان نزاهة الانتخابات وان تكون الإجراءات المتخذة تتبع بشفافية ومصداقية عالية تعمل على ضمان حقوق الناخب والمرشح وتضمن تطبيق الإجراءات الانتخابية العادلة على جميع المراحل الانتخابية. وقد شرع مجلس النواب في الجلسة رقم 21 وبحضور 219 نائب يوم 5 كانون الأول 2019 قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

تبارك مؤسسة النور الجامعة / مشروع نراقب

للسادة أعضاء مجلس المفوضين (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) الذي شكل وفق القانون رقم 31 لسنة 2019 بمناسبة ترديدهم القسم بتاريخ 12 كانون الثاني 2020

متابعة مؤسسة النور الجامعة / مشروع نراقب Noorakib

[1] قانون رقم 31 لسنة 2019 الصادر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4569 بتاريخ 30 كانون الأول 2019

[2] التعليق العام رقم 25: المادة 25 (المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق الاقتراع)// ينبغي إنشاء سلطة انتخابية مستقلة للإشراف على عملية الانتخاب ولضمان إنصافها ونزاهتها وسيرها وفقاً للقوانين المعمول بها بما يطابق أحكام العهد. وينبغي للدول أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان سرية الاقتراع أثناء الانتخابات، بما في ذلك الاقتراع الغيابي حيثما وجد. وذلك يعني وجوب حماية الناخبين من شتى أشكال القسر أو الإغراء التي تدفعهم إلى الكشف عن نواياهم الاقتراعية أو عمن استفاد من صوتهم، وحماية هؤلاء من أي تدخل غير قانوني أو تعسفي في عملية الاقتراع. ويعتبر كل ما يبطل هذه الحقوق منافياً لما ورد من أحكام في المادة 25 من العهد. ويجب أن تضمن، أيضاً، سلامة صناديق الاقتراع، وأن تفرز الأصوات في حضور المرشحين أو وكلائهم. وينبغي أن تدقق جهات مستقلة في عملية الاقتراع وفرز الأصوات وأن تتاح إمكانية المراجعة القضائية أو غيرها من الإجراءات المشابهة لضمان ثقة الناخبين بأمانة الاقتراع وفرز الأصوات. وينبغي توفير المساعدة المتاحة للمعوقين فاقدي البصر أو الأميين عن طريق جهات مستقلة. كما ينبغي السعي لإطلاع الناخبين على هذه الضمانات على أكمل وجه

ومن خلال المتابعة الموضوعية للأحداث المتعلقة بإصلاح الإطار الانتخابي من قبل مؤسسة النور الجامعة تبين الأمور التالية: -

من خلال متابعة مؤسسة النور الجامعة لعملية اصلاح الاطار القانوني الانتخابي للفترة من 1 تشرين الأول 2019 لغاية 15 كانون الثاني 2020 .

- تابعت مؤسسة النور الجامعة تشريع قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بفترة جيدة قبل اجراء الانتخابات وهو يطابق ما تنص عليه افضل الممارسات العالمية.
- توكد مؤسسة النور الجامعة بان القانون الجديد يتضمن تغيريا جذريا في الية تشكيل المفوضية ، حيث نص القانون على ان تشكيل مجلس المفوضين يتألف من (9 اشخاص) يمثلون (من خمسة من قضاة الصنف الاول يختارهم مجلس القضاء الاعلى من بين مجموع المرشحين مع مراعاة العدالة بين المناطق الاستئنافية. واثنان من قضاة الصنف الاول يختارهم مجلس القضاء الاعلى من بين مجموع المرشحين يرسلهم مجلس القضاء في اقليم كوردستان مع مراعاة توزيعهم على المناطق الاستئنافية في الإقليم، واثنان من اعضاء مجلس الدولة من المستشارين حصراً والمرشحين من مجلس الدولة يختارهم مجلس القضاء الاعلى) وان جميع الأعضاء يتم اختيارهم بالقرعة بين المتقدمين بحضور ممثل عن الأمم المتحدة. مع احالة جميع المدراء العاميين على التقاعد واعفاء معاوني المدراء ورؤساء الأقسام من مهامهم.
- سجلت مؤسسة النور الجامعة بان قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 31 لسنة 2019 تم نشره في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4569 بتاريخ 30 كانون الأول 2019 ، بينما جرت القرعة لاختيار المفوضين يوم 23 كانون الأول 2019 وقرعة ممثلي إقليم كردستان جرت يوم 29 كانون الأول 2019 ، وهذا لم يعطي للمتقدمين الاطلاع على القانون وماهي المهام والواجبات والشروط . وكان الأولى ان يتم نشر القانون ويوضح لكل من يريد الترشيح المهام والواجبات والحقوق لكي تكون الصورة واضحة.

تشكيل مجلس المفوضين

- رصدت مؤسسة النور الجامعة حضور ممثل عن الأمم المتحدة ، وغياب ممثلي مؤسسات المجتمع المدني عن عملية أجراء القرعة لاختيار مجلس المفوضية يوم 23 كانون الأول 2019 لعدم وجود اعلان مسبق وخاصة نص قانون المفوضية في الفصل الثاني / المادة 3 نقطة رابعا. ان القرعة تجري بحضور النقابات ومؤسسات المجتمع المدني. الا ان القرعة أجريت بدون موعد معلن مسبقا في الاعلام او وسائل التواصل الاجتماعي او الموقع الرسمي لوزارة العدل والمؤسسات القضائية.
- ان عملية القرعة التي جرت يوم 23 كانون الأول 2019 تم توزيع المتقدمين بالشكل التالي :-

1) مجموعة 1 من المتقدمين القضاة عن المحاكم الاستئنافية . (لاختيار ثلاثة)
2) مجموعة 2 من المتقدمين من القضاء عن المحاكم الاستئنافية . (لاختيار اثنين)
3) مجموعة مجلس الدولة (لاختيار ممثلين من بينهم امرأة)
4) مجموعة 1 عن مجلس قضاء إقليم كردستان (لاختيار ممثل واحد) تم تأجيلها
5) مجموعة 2 عن مجلس قضاء إقليم كردستان (لاختيار ممثل واحد) تم تأجيلها

وقد فاز بالقرعة والتي اعلن عنها هم

1- القاضي عباس فرحان حسن / عن قرعة المجموعة الأولى
2- القاضي جليل عدنان خلف / عن قرعة المجموعة الأولى
3- القاضي عامر مؤسى محمد / عن قرعة المجموعة الأولى
4- القاضي فياض حسين ياسين / عن قرعة المجموعة الثانية
5- القاضي علي رشيد محمد / عن قرعة المجموعة الثانية
6- المستشار انعام ياسين محمد / عن قرعة مجلس الدولة
7- المستشار فتاح محمد ياسين / عن قرعة مجلس الدولة

يوم 29 كانون الأول 2019 جرت قرعة اكمال مجلس المفوضية لاختيار ممثلين عن إقليم كردستان وقد فاز ليكتمل مجلس المفوضين من تسعة أعضاء

8- القاضي دهام اكرم عمر
9- القاضي عمر احمد محمد

- تابعت مؤسسة النور الجامعة ردود الأفعال حول الية اجراء القرعة لاختيار مجلس المفوضين الجديد وقد كانت هناك قبول جيد، وشهد اعتراضات على بعض الأعضاء على كونهم ينتمون لأحزاب سياسية وقد اتخذ مجلس القضاء خطوة جيدة بنشر (وثائق موقعة وبخط اليد من قبل القضاة الفائزين بعد انتمائهم لأي حزب)
- تابعت مؤسسة النور الجامعة عملية تشكيل مجلس المفوضين الجديد وان مجلس القضاء لم يعلن بصورة تفصيلية عن عدد المتقدمين للقرعة وعدد الذين تم رفضهم وعدد الذين دخلوا للقرعة ، ومن هم السادة

الاحتياط ، وهذه الأمور كان مجلس النواب يعلن هنها تفصيليا عند تشكيل مفوضية حقوق الانسان او مفوضية الانتخابات.

- صدر المرسوم الجمهوري رقم ورد في المرسوم الجمهوري رقم(1) لسنة 2020 والصادر في 7 كانون الاول 2020 والمستند على احكام البند (سابعا) من المادة (73) من الدستور العراقي 2005 والمادة (5) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019. حول تشكيل مجلس المفوضين ورد اسم (المستشار احلام عدنان لفتة) وكانت ضمن القرعة التي جرت يوم 23 كانون الاول 2019 والتي اعلنت في عدة من وسائل الاعلام واللجنة المكلفة بالقرعة اسم (المستشار انعام ياسين محمد). وقد وضح مجلس القضاء بكتابه العدد 146 بتاريخ 29 / كانون الاول 2019 والموجه الى رئاسة الجمهورية ، بان (النص ((نود ان نبين بان مجلس الدولة اعلمنا بموجب كتابهم المرقم (4634) المؤرخ بتاريخ 2019/12/29 . ان الفائزة بنتيجة القرعة المستشار السيدة انعام ياسين محمد والمرسلة اليكم بموجب كتابنا أعلاه تحال الى التقاعد بتاريخ 31 / 12/ 2019 لذا فان من يليها في القرعة هي المستشارة السيد أحلام عدنان لفتة، راجين اصدار المرسوم الجمهوري الخاص بتعيين السيدة أحلام عدنان لفتة بدل السيدة انعام ياسين محمد) ، فان القانون لم يذكر السن (التقاعد) في شروط انهاء العضوية كما نصت المادة (11) / أولا /

أولاً :تنتهي العضوية في مجلس المفوضين لأحد الاسباب الآتية:

أ .قبول استقالة عضو المجلس.

ب .وفاة عضو المجلس.

ج .عجز عضو المجلس عن القيام بواجباته بتقرير طبي صادر عن لجنة طبية مختصة.

وان عملية الاستبدال تتم وفق المادة 11 / ثانيا من القانون والتي تنص (ثانياً :اذا شغر احد مقاعد مجلس المفوضين لأحد الاسباب المذكورة في هذه المادة فيتم استبداله بعضو يجري اختياره من الفئة نفسها وبالآلية المنصوص عليها في هذا القانون[3].) وان الامر عند المختصين يحتاج الى توضيح من قبل مجلس القضاء عن أي قرعة يشير اليها الكتاب ولم يرد هناك احتياط.

- راقبت مؤسسة النور الجامعة أصداء مختلفة حول حلول المستشار السيدة أحلام عدنان لفتة بدل السيدة انعام ياسين محمد ، حيث تناولت وسائل التواصل الاجتماعي عدة صور يظهر ترشح المستشارة أحلام ضمن احد الكيانات السياسية للانتخابات وهذا يعارض ما ورد في قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الفصل الثاني / المادة /4 / نقطة ثالثا / أن يكون العضو مستقلا من الناحية السياسية. ويرى بعض المختصين ان عملية الترشح كمستقل مع الكيانات السياسية لا يخدش باستقلالية الشخص مالم يكن مسجلا رسميا في البيانات المقدمة من قبل الكيان السياسي عند التسجيل في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

[3] قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 31 لسنة 2019 / الفصل الثاني / المادة 3 نقطة رابعا / يتم اختيار المذكورين في البنود (اولا وثانياً وثالثاً) بالقرعة المباشرة في مجلس القضاء الاعلى بحضور ممثل الامم المتحدة ومن يرغب من وسائل الاعلام والمنظمات والنقابات.

- لازالت هناك اراء تدعو لدراسة عميقة في مسالة زج السلطة القضائية في تشكيل المفوضية ودراسة مدى تطابقها مع الدستور العراقي.

التوصيات

1- تثني مؤسسة النور الجامعة على دور مجلس النواب بتشريع قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بوقت جيد قب اجراء الانتخابات، وهو يتماشى من افضل الممارسات الدولية للانتخابات النزيهة و تحترم سلوكية الانتخابات العادلة.

2- توكد مؤسسة النور الجامعة بثقتها بالمؤسسة القضائية العراقية وكفاءتها العالية في إدارة الأمور، وترجو ان يكون هناك تعمل بشفافية عالية في الملف الانتخابي وتوفير البيانات الانتخابية بصورة مستمرة وحسب معايير البيانات الانتخابية المفتوحة[4].

3- تعتبر مؤسسة النور الجامعة خطوة اعلان السادة المفوضين وثيقة عدم انتمائهم للأحزاب السياسية خطوة فاعلة وطمأنة للمواطنين، ويجب ان تكون هذه الوثيقة لجميع أعضاء المجلس بدون استثناء.

4- ترى مؤسسة النور الجامعة ان يقوم مجلس القضاء اعلان بيان رسمي وواضح حول عملية استبدال احد أعضاء مجلس المفوضين انطلاقا من مبدا الشفافية وحرية نشر وتداول المعلومة. حيث ان العملية الانتخابية مبنية على انية المعلومة وشفافيتها وسهولة الوصول اليها.

5- تأمل مؤسسة النور الجامعة من المجلس الجديد فتح قنوات التواصل والتعاون مع الشركاء في العملية الانتخابية لإنجاح العملية الانتخابية.

6- تدعو مؤسسة النور الجامعة الى العمل لأنهاء تشكيل المفوضية من مدراء ومسؤولي الأقسام بفترة كافية لانهاء جميع الفعاليات الانتخابية قبل موعد اجراء يوم الاقتراع.

[4] معايير البيانات الانتخابية المفتوحة / ان نكون البيانات والمعلومات الانتخابية / متوافرة مجاناً على شبكة الإنترنت ،انية ، تفصيلية ، كاملة ودفعة واحدة ، قابلة للتحليل ، غير مقيدة ،غير تميزية ، متاحة بدون رخصة ، متوفرة دائما

http://noorakib.com/bioA.html

لمحة عن مؤسسة النور الجامعة

مؤسسة النور الجامعة

مؤسسة النور الجامعة NUF منظمة غير حكومية، محلية، مستقلة، طوعية، لها الصفة المعنوية في العراق تأسست في محافظة ديالى ،10حزيران2003 وتعمل على المستوى الوطني تهدف إلى بناء وتطوير قدرات مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المستقلة والقيادات المجتمعية والمواطن في:

- برامج تعزيز الحكم الرشيد. ((بناء حكومات محلية تتبنى سياسة الحكم الرشيد))
- برامج مكافحة الفساد الإداري والمالي. ((بناء إرادة شعبية وسياسية لمواجهة الفساد))
- استقرار المناطق القلقة والمحررة ((مناطق امنة ومستدامة))

مشروع نراقب Noorakib

نراقب (**Noorakib**) مشروع تطلقه مؤسسة النور الجامعة بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني في ثماني محافظات: الأنبار وبغداد والبصرة وديالى وكركوك والنجف ونينوى وصلاح الدين. يهدف الى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في المراقبة طويلة الامد للعملية الانتخابية حيث يهدف الى: -

1- مراقبة اصلاح الإطار القانوني الانتخابي
تعزيز قدرة المجتمع المدني على الإسهام الفعال في عملية إصلاح الإطار القانوني.

2- مراقبة على المدى الطويل
تعزيز شفافية ونزاهة العملية الانتخابية من خلال الإشراف الفعال على العملية السابقة للانتخابات.

3- مراقبة عملية إصلاح المسار الانتخابي
تعزيز ثقة الجمهور في العملية الانتخابية من خلال ضمان الالتزام بعملية إصلاح مسؤولة.

4- الانتخابات المفتوحة - بارومتر البيانات
بناء قدرات المجتمع المدني لرصد الجوانب التكنولوجية للعملية الانتخابية بفعالية.

مؤسسة النور الجامعة

مشروع نراقب

التقرير العاشر / كانون الثاني 2020

حول العملية الانتخابية في العراق